

ماذا يمكن أن يعني الاتفاق السعودي الإسرائيلي للفلسطينيين؟



مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ماذا يمكن أن يعني الاتفاق السعودي الإسرائيلي للفلسطينيين؟

يجب على بايدن دفع نتياهو للتخلي عن ضم
الضفة الغربية

فورن افيرز

مارتن إنديك وزيد رعد الحسين

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

4 اكتوبر 2023

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز، و يجوز الإقتباس بشرط
ذكر المصدر كاملاً، و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات
المنشورة وجهة نظر المركز، وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

قد يكون الإسرائيليون منشغلين بالصراع المرير حول الإصلاحات القضائية المثيرة للجدل التي اقترحتها حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لكن هناك جهدا جذريا آخر يحظى باهتمام أقل بكثير. ولا يسعى أعضاء حكومة نتياهو اليمينية المتطرفة إلى ما هو أقل من ضم الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع. وإذا حصلوا على ما يريدون، فقد يكون لذلك تأثير عميق على الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل وعلى استقرار الشرق الأوسط.

فعندما جلب نتياهو حزينين متطرفين قوميين متطرفين - الحزب الصهيوني الديني وحزب البيت اليهودي - إلى ائتلافه الحاكم، سلم فعليا السيطرة على حكومته إلى اثنين من المنظرين: إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، وبتسلئيل سموتريتش، وزير المالية ولكن تم منحه أيضا دورا خاصا في وزارة الدفاع. وبالنسبة لهم، فإن الحد من استقلال القضاء الإسرائيلي ليس سوى طريقة واحدة، وإن كانت مهمة، لتسهيل أجندتهم الحقيقية: إنشاء دولة يهودية من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط من خلال الاستيطان في جزء كبير من الضفة الغربية، والقضاء على التطلعات الوطنية الفلسطينية، وعلى حد تعبير سموتريتش، "تشجيع" الفلسطينيين على الانتقال إلى دول عربية أخرى. بما في ذلك الأردن المجاور.

وسيشارك معظم الناس العقلاء إلى رفض هذه الفكرة باعتبارها وهمية - فهناك 3.5 مليون فلسطيني في الضفة الغربية، و40 في المائة من الأراضي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. وإن تدمير السلطة الفلسطينية وإجبار فلسطيني الضفة الغربية على مغادرة منازلهم من شأنه أن يسبب غضبا دوليا كبيرا وأزمة عميقة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. وإن دمج الفلسطينيين في الدولة اليهودية من شأنه أن يجعل اليهود أقلية تحكم غالبية من غير المواطنين من الدرجة الثانية ويوفر الوقود لأولئك الذين ينتقدون إسرائيل باعتبارها "دولة فصل عنصري".

لكن سموتريتش، زعيم الحزب الصهيوني الديني، يحول بسرعة هذا الخيال المظلم إلى حقيقة. وقد منح نتياهو سموتريتش لقباً خاصاً - وزيرا في وزارة الدفاع - في عهد وزير دفاعه الفعلي، يوآف غالانت، فضلا عن العديد من الصلاحيات اللازمة للشروع في ضم الأراضي في الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع. وبارتداء قبعته الأخرى، كوزير للمالية، يمتلك سموتريتش الوسائل لتمويل طموحاته مع منع تدفق الأموال إلى السلطة الفلسطينية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ولحسن الحظ ، هناك طريقة لوقف هذه الخطة الخطيرة. ويجب على الرئيس الأمريكي جو بايدن والسعودي ولي عهد محمد بن سلمان ، اللذين يجرون الآن محادثات حول التطبيع الكامل المحتمل للعلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية ، أن يشترطوا أي اتفاق بتنحية طموحات سموتريتش جانبا في الضفة الغربية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإصرار على أنه في مقابل إقامة علاقات رسمية مع المملكة العربية السعودية، ينبغي على إسرائيل نقل نسبة كبيرة من الأراضي المتبقية التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية (المعروفة باسم المنطقة ج) إلى السلطة الفلسطينية وتجميد توسيع المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية غير القانونية. ومن شأن مثل هذه الالتزامات الرسمية أن تحبط فعليا حملة المتطرفين نحو الضم. ولكن إذا توسطت الولايات المتحدة في صفقة بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية فشلت في وقف سموتريتش، فإنها ستوفر عن غير قصد ضوءا أخضر لتحقيق خطة متطرفة.

من النهر إلى البحر

يعد سموتريتش أحد أبناء الحركة الاستيطانية التي طالما حلمت بضم الضفة الغربية. ولد عام 1980 في هاسبين، وهي مستوطنة دينية في مرتفعات الجولان، ونشأ في مستوطنة بيت إيل المتشددة في الضفة الغربية. وتلقى تعليمه في مدرسة "مركز هاراف الدينية" التي أنتجت "غوش إيمونيم"، الجماعة الدينية القومية المتطرفة التي دعت لأول مرة إلى استيطان الضفة الغربية بعد احتلال إسرائيل للمنطقة في عام 1967. وبرز سموتريتش في عام 2005 خلال الاحتجاجات ضد إجلاء المستوطنين من قطاع غزة بموجب خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لفك الارتباط. واعتقلت السلطات سموتريتش للاشتباه في أنه كان يخطط لتفجير طريق أيلون السريع، شريان المرور الرئيسي في إسرائيل. وسجن لعدة أسابيع ولكن لم توجه إليه أي تهمة.

وسموتريتش هو كاره للمثليين مع مواقف عنصرية يتم التعبير عنها في كثير من الأحيان تجاه الفلسطينيين. لكنه أيضا عامل سياسي بارع. ففي عام 2015 ، دخل الكنيست عن الحزب الصهيوني الديني ، وفي عام 2019 ، عينه نتنياهو وزيرا للنقل وبناء الطرق والبنية التحتية للمستوطنين في الضفة الغربية ، واكتسب سمعة لكونه وزيرا فعالا. وفي عام 2017، عندما كان عضوا في الكنيست، نشر سموتريتش مقالا طويلا بعنوان "خطة إسرائيل الحاسمة" في هاشيلواح،



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وهي مجلة يمينية. وإن قراءة هذا المقال تقشعر لها الأبدان لأن سموتريتش كان شفافا تماما في الدفاع عن نزع الهوية الفلسطينية في الواقع. وتصور اقتراحه استيلاء إسرائيل على كل الضفة الغربية من خلال مزيج من التوسع الاستيطاني السريع وضم الأراضي الفلسطينية "لتوضيح أن طموحنا القومي لدولة يهودية من النهر إلى البحر هو حقيقة محققة". وكتب أن الغرض من مثل هذه التحركات هو "طبع الفهم على وعي العرب والعالم بأن دولة عربية لن تنشأ أبدا في هذه الأرض".

وهؤلاء الفلسطينيون الذين يختارون التخلي عن تطلعاتهم الوطنية سيكونون موضع ترحيب للعيش كأفراد "تحت أجنحة الدولة اليهودية". وسيكون لديهم الحكم الذاتي والحق في التصويت في الانتخابات المحلية. لكن بدلا من المساواة في الحقوق، سيتمتعون بحقوق متباينة طالما ظل ولاؤهم الفردي للدولة اليهودية موضع شك. وقد يحصلون في نهاية المطاف على الجنسية الإسرائيلية وحقوق التصويت الكاملة، ولكن فقط إذا أعلنوا أولا قسم الولاء وأثبتوا ذلك من خلال الخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. ويعترف سموتريتش بأن هذه العملية ستخلق "عجزا في الديمقراطية"، لكن هذا هو الثمن الذي يرى أنه مستعد لدفعه.

وماذا لو لم يقبل الفلسطينيون مكانتهم الثانوية في هذا النظام وظلوا متشبثين بحلم فلسطين المستقلة؟ بالنسبة لسموتريتش الجواب واضح: سيتعين عليهم المغادرة. وستقوم إسرائيل "بتشجيع" هذا "النقل المنظم" إلى الدول العربية المجاورة. وان هدف سموتريتش واضح: تهجير الشعب الفلسطيني على نطاق واسع، والذي يمكن أن يرقى إلى جريمة حرب.

ومن شأن هذه "الهجرة المشجعة" أن تشكل أيضا تهديدا خطيرا للأمن القومي للأردن المجاور. وعلى الرغم من أن المملكة الهاشمية استضافت لسنوات مئات الآلاف من اللاجئين الفارين من حروب المنطقة، بما في ذلك العديد من الفلسطينيين، إلا أنها لم تقبل أبدا فكرة أن إسرائيل يجب أن تحل تحديها الديموغرافي من خلال فرض فلسطيني الضفة الغربية على الأردن. ومن المرجح أن تكون مقاومة عمان شرسة، مما يعرض للخطر معاهدة السلام التي وقعتها إسرائيل والأردن في عام 1994.

وإذا تجرأ الفلسطينيون أنفسهم على مقاومة مصيرهم بالسلاح، يشرح سموتريتش أنهم سيوصفون بالإرهابيين ويقتلون من قبل الجيش الإسرائيلي. وان أولئك الذين لم يحملوا السلاح ولكنهم غير مستعدين للهجرة أو أداء قسم الولاء للدولة اليهودية لن يتعرضوا للأذى، وفقا للخطة،



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لكنهم سيتخلون عن أي أمل في الحصول على حقوق متساوية. وهنا، يدعي دون تفاصيل أن الوضع الجديد لن يكون مماثلاً لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. لكن خطته تدعو صراحة إلى الهيمنة والقمع المنهجين لمجموعة على أخرى، وهما مصطلحان من المصطلحات الثلاثة المؤهلة الواردة في التعريف القانوني للأمم المتحدة للفصل العنصري.

وعلاوة على ذلك، تم تصميم خطة سموتريتش بشكل صريح للقضاء على الهوية الفلسطينية نفسها من خلال سحق أي أمل في إقامة دولة فلسطينية وإجبار الفلسطينيين على العيش تحت الحكم الإسرائيلي بحقوق متباينة. واعتماداً على كيفية تنفيذها، يمكن أن تقترب خطته من الوفاء بأحكام المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948: "تعمد إلحاق ظروف حياة بالمجموعة [الوطنية] يقصد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً". وباختصار، تعد "الخطة الحاسمة" التي وضعها سموتريتش وثيقة أكثر خطورة، وخاصة الآن بعد أن تولى العديد من السلطات اللازمة لتحقيقها.

جعل الخيال المظلم حقيقياً

لم يضع سموتريتش الكثير من الوقت في وضع خطته موضع التنفيذ. فقد بدأ فترة ولايته في وزارة الدفاع بإصدار تعليمات للوزارات ذات الصلة بالتحضير لإضافة 500,000 مستوطن في الضفة الغربية، الأمر الذي سيضاعف عدد السكان اليهود هناك. ومنذ ذلك الحين، أعلنت حكومة نتياهو عن تصاريح لبناء أكثر من 13,000 وحدة استيطانية - أي عدد من الوحدات في ستة أشهر أكثر من أي وقت مضى تم التصريح به من قبل في سنة تقويمية. وسيتم بناء ثمانين في المائة من هذه الوحدات في مستوطنات في عمق الضفة الغربية، وهي خطوة مصممة خصيصاً لإحباط إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي.

وبالمثل، في شباط/فبراير، أعطى مجلس الوزراء الأمني، الذي يتعامل مع القضايا المتعلقة بالضفة الغربية، وضعاً قانونياً رسمياً لتسع بؤر استيطانية في الضفة الغربية تم إنشاؤها دون إذن من الحكومة، وكثير منها على أراض خاصة يملكها فلسطينيون، مما مهد الطريق لإضفاء الشرعية في نهاية المطاف على حوالي 80 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية تم إنشاؤها على مدى سنوات عديدة وغير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. (على النقيض من المستوطنات الرسمية، التي على الرغم من أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي يتم التخطيط لها والسماح بها من قبل الحكومة الإسرائيلية،



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

فإن البؤر الاستيطانية غير القانونية هي مستوطنات صغيرة أقيمت دون أي تخطيط أو إذن رسمي من قبل مجموعات من شباب المستوطنين، غالباً على أراض فلسطينية خاصة). وتقع هذه البؤر الاستيطانية أيضاً في عمق الضفة الغربية. وفي آب /أغسطس، كشفت حكومة نتياهو عن خطط لتوسيع أول بؤرتين استيطانيتين مرخصتين بأثر رجعي، وتحويلهما إلى مستوطنات كاملة.

وللتحريض على طموحات سموتريتش للضفة الغربية بأكملها، ألغى الكنيست في مارس/آذار قانون فك الارتباط لعام 2005 الذي جعل الاستيطان في شمال الضفة الغربية غير قانوني وسمح للمستوطنين بالعودة إلى مستوطنتين تم التخلي عنهما هناك. وكلا الخطوتين انتهكتا بشكل مباشر الالتزامات المكتوبة التي تعهدت بها حكومة شارون لإدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام 2004.

وفي يوليو/تموز، أطلع سموتريتش لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست على خطته لهدم المباني الفلسطينية التي تعتبر "تهديدا للأمن القومي" في 40% من الضفة الغربية التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، في انتهاك لاتفاقات أوصلو. وعلى سبيل المثال، أعلن سموتريتش أيضاً أن إسرائيل ستتعامل مع بعض إجراءات السلطة الفلسطينية، بما في ذلك بناء البنية التحتية الأساسية في أجزاء معينة من الضفة الغربية، على أنها "نشاط سياسي عدائي"، وهو تصنيف يسمح لوزير المالية بمصادرة الأموال من السلطة الفلسطينية. وهذا على الرغم من قرار حكومة نتياهو الأخير بمنع انهيار السلطة الفلسطينية.

كما أوضح سموتريتش ما كان يدور في ذهنه حقا عندما كتب عن "تشجيع الفلسطينيين على المغادرة. وفي مارس/آذار، بعد أن قام حراس المستوطنين المرتبطين بحزبه السياسي بحملة في بلدة حوارة الفلسطينية في الضفة الغربية، أعلن سموتريتش أنه يجب "محو" البلدة.

ويكمل سموتريتش هذه الخطوات بجهد منهجي لفرض سيطرة مدنية على الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية يهدف إلى بدء عملية الضم بحكم القانون. وحتى الآن، مارست المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية السيطرة الوحيدة على هذه الأراضي، بما في ذلك على حياة المستوطنين، في الممارسة العملية تحافظ على التمييز القانوني بين إسرائيل ومستوطناتها في الضفة الغربية. لكن سموتريتش أخضع الحاكم العسكري للضفة الغربية لنفسه وعين نائباً مدنياً للمحافظ مسؤولاً عن المستوطنين الإسرائيليين. وفي وقت سابق من هذا العام،



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أنشأ أيضا هيئة تسمى إدارة المستوطنات داخل وزارة الدفاع تهدف إلى إيجاد طرق لتوسيع السيطرة المدنية على الضفة الغربية. وتفسر هذه الأجندة إصرار سموتريتش على الحد من صلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية. فقد منعت المحكمة في الماضي إضفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية المبنية على أراض فلسطينية خاصة. وبدون تدخل المحكمة العليا، يمكن لسموتريتش أن يسن بسهولة رؤيته لإسرائيل التي تمتد دون عوائق من النهر إلى البحر.

الرياض للإنقاذ؟

لا يبدو أن نتياهو ولا بايدن راغبان أو قادران على إبطاء هذا الجهد الحازم لضم الضفة الغربية بحكم الأمر الواقع وبحكم القانون. ويزعم نتياهو أنه يضع يديه على عجلة القيادة، ولكن كما في حالة أجندة الإصلاح القضائي، فقد سلم السيطرة لشركائه المتطرفين. ومع ذلك، فهو لا يواجه أي رد فعل شعبي، لأن الإسرائيليين أداروا ظهورهم منذ فترة طويلة لما يحدث في الضفة الغربية.

وشهد بايدن بشكل مباشر معركة إدارة أوباما غير المثمرة مع نتياهو حول النشاط الاستيطاني عندما فشل تجميد مؤقت للتوسع الاستيطاني تم تحقيقه بشق الأنفس في عام 2009 في توليد مفاوضات إسرائيلية فلسطينية. وهو غير مهتم بتكرار تلك الممارسة. ونتيجة لذلك، لا تقدم وزارة الخارجية أكثر من مجرد تعبيرات عن خيبة أمل عميقة فيما يتعلق بالإجراءات الإسرائيلية، حتى عندما تلغي الاتفاقات الرسمية بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

لكن لدى بايدن الآن فرصة لعكس هذه العملية ووضع حد لطموحات سموتريتش الانتقامية. حيث يجري الرئيس الأمريكي وولي العهد السعودي مفاوضات مع نتياهو من أجل التطبيع الكامل للعلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية. ويمكنهم ربط الاتفاق بتغيير الحكومة الإسرائيلية مسارها في الضفة الغربية، أولا من خلال إنهاء التوسع الاستيطاني وإضفاء الشرعية على المستوطنات غير القانونية. وعليهم أيضا أن يطالبوا إسرائيل بتسليم أراض من 60 في المائة من الضفة الغربية التي تسيطر عليها الآن بالكامل إلى السلطة الفلسطينية، التي تسيطر اسميا على الـ 40 في المائة المتبقية. وهذا النقل منصوص عليه في اتفاقات أوسلو لعام 1993 التي تعهدت حكومة نتياهو مؤخرا بدعمها. وإذا نقلت نسبة كبيرة من المنطقة (ج) إلى السيطرة الفلسطينية، يمكن للمدن والبلدات الفلسطينية أن تنمو دون التأثير على المستوطنات الإسرائيلية.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

وفي الماضي، أثبت نتنياهو براعته في تقديم مثل هذه الوعود ومن ثم الالتزام بها في حالة خرقها. ولذا فإن النقل الملموس للأراضي يجب أن يكون مقدما كجزء من اتفاق سلام إسرائيلي سعودي، وهذا من شأنه أن يقدم دليلا ملموسا على التزام إسرائيل بإبقاء الطريق مفتوحا نحو حل الدولتين. ومن شأن ذلك أن يمنح المملكة العربية السعودية إنجازا فوريا نيابة عن الفلسطينيين من شأنه أن يساعد الرياض على تبرير اتفاق السلام مع إسرائيل بشكل أفضل في العالمين العربي والإسلامي. وقد يساعد مثل هذا الاتفاق في نهاية المطاف على بث حياة جديدة في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المحتضرة. وبالنسبة لنتنياهو، سيكون السلام مع المملكة العربية السعودية تتويجا لإنجاز في وقت يحاصره فيه المتظاهرون ويلاحقه المدعون العامون.

والأهم من ذلك، أن التوصل إلى صفقة شاملة مع مكون إقليمي فلسطيني كبير من شأنه أن يعرقل تنفيذ سموتريتش لخطته، وقد يتسبب حتى في انهيار الائتلاف الحاكم. وليس من المستغرب أن يكون سموتريتش قد حاول بالفعل استباق الفكرة من خلال الإعلان عن أن الاتفاق مع المملكة العربية السعودية "لا علاقة له بيهودا والسامرة [الضفة الغربية]". وللتأكد من فهمه، أعلن: "لن نقدم أي تنازلات للفلسطينيين، وان هذا خيال".

لماذا يخاطر نتنياهو بانهيار حكومته من أجل التوصل إلى اتفاق مع المملكة العربية السعودية؟ وحتى الآن، يبدو أنه يعتقد أنه يستطيع تجنب مثل هذا الخيار من خلال تقليل التنازلات التي يقدمها للفلسطينيين. ولكن إذا أصر بايدن ومحمد بن سلمان على هذه الإيماءات الإقليمية في الضفة الغربية، فسيضطر نتنياهو إلى الاختيار بين إرثه كصانع سلام مع العالمين العربي والإسلامي ومستقبل تنجر فيه إسرائيل إلى صراع داخلي متزايد وصراع دولي من قبل شركائه القوميين المتطرفين والتمتدينين. وعلى العكس من ذلك، إذا رضخ بايدن ومحمد بن سلمان ولم ينجحوا في انتزاع مثل هذه الالتزامات من نتنياهو، فإن سموتريتش سينظر إلى هذا الإغفال على أنه ضوء أخضر لتسريع تنفيذ خطته. كما أن الفوضى والعنف اللذين سيخلفان ذلك في الضفة الغربية سيجعلان اتفاق السلام الإسرائيلي السعودي غير قابل للاستمرار، تماما كما أعيقت بالفعل اجتماعات متابعة اتفاقات إبراهيم، التي تم التوصل إليها بين إسرائيل والعديد من الدول العربية في عام 2020، بسبب العنف في الضفة الغربية والقدس.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ويعتزم بايدن ومحمد بن سلمان استخدام اتفاق السلام مع إسرائيل لانتزاع التزامات مهمة وملموسة من بعضهما البعض: معاهدة دفاع أمريكية سعودية، والحد من المشاركة السعودية مع الصين، والتطبيع الكامل مع إسرائيل. ويجب على نتنياهو أيضا أن يدفع ثمنا متناسبا. فإذا اختار التطبيع مع المملكة العربية السعودية - تقديم التنازلات اللازمة عندما يتعلق الأمر بالنشاط الإسرائيلي في الضفة الغربية - على صفقته غير المشروعة مع سموتريتش، فإن المنطقة بأسرها ستستفيد حتى لو خسر متطرفو إسرائيل. ولكن إذا اختار نتنياهو سموتريتش على السلام، فإن إسرائيل ستكون الخاسر الأكبر.



مركز حمورابي

للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في، 18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



2405



[hcrsiraq](https://www.facebook.com/hcrsiraq)



[hcrsiraq](https://www.twitter.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية

